السياسية جرى اغتيال الاولويات النقابية ، التي لا يمكن لعمل سياسي ان يعيش بدونها .

ومن الاشكالات الاخرى التي اثارها المؤتمر قضية « الكفاءة » . فقد برز تيار يقول أن هناك من يتحمس للكفاءات مأخوذا بعنصر الشهرة فقط متجاهلا التيار الواسع من الكتاب الثوريين غير المعروفين على نطاق جماهيري وأن امانة عامة تتشكل من الكفاءات هي أمانة عامة لا تعمل . لقد اراد هذا التيار في مناقشاته ان يضع الكفاءة مقابل الثورية وان يوجد بينهما تناقضا مبدئيا ، وهو منطق اضعف من أن يناقش او ان يرد عليه ، خاصة في ميدان الكتابة ، وكأن هناك من يريد ان يحكم سلفا على أن كل كاتب فلسطيني استطاع أن ينتزع اعترافا بكفاءته ، وان يحقق عن طريق هذه الكفاءة شيئا من الشهرة ، هو كاتب فقد ثوريته ، بل أنه يقف عقبة أمام نمو اجيال جديدة من الكتاب والصحفيين. ولعل افضل ما ينقض هذه الحجة المناقشات التي جرت في الكواليس مع ممثلي المنظمات وركزت على اهمية الجانب السياسي في تكوين الامانة العامة ، بل على اهمية ان تكون الاغلبية فيها للمنظمات ، شرط أن يتوفر في عضوية الامانة العامة عدد من الكتاب والصحفيين الذين تؤهلهم كفاءتهم وان يؤهلهم التزامهم الوطني لاحتلال هذا المنصب ، ولكن هذا الاقتراح رفض امام صراع التوازن بين المنظمات الفدائية ، التي كانت منشغلة بالجانب « التنظيمي » ، وليس السياسي ، في تشكيل الامانة العامة .

اقتراح اخير :

على ضوء هذه الصورة لواقع المؤتمر العام لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، لا نستطيع ان نجد مخرجا لازمته الا بالعمل على تحقيق الامور التالية :

اولا : ان تتحول الامانة العامة المنتخبة الى لجنة تحضيرية لمؤتمر عام جديد .

ثانيا : ان تعيد الامانة العامة ، بعد أن تتحول الى لجنة تحضيرية ، النظر في عضوية الاتحاد ، مطبقة في ذلك شروط العضوية المحددة كما اقرتها لجنة النظام الداخلي .

ثالثا : ان تجري الدعوة لعقد مؤتمر ديمقراطي ، في وقت قريب ومناسب . تتحقق فيه الشروط النقابية للعضوية، حتى يصبح للبحث في الاعتبارات السياسية ، التي لا يجوز انكارها ، معنى ثوري حقيقي .

وبدون ذلك ، فان المؤتمر الذي عقد ، والامانة العامة التي انتخبت ، لا تعبر عن الكتاب والصحفيين الفلسطينيين . وهي امانة عامة مطعون بشرعيتها ، قبل أن يكون هناك طعن بكفاءتها في تمثيل هذا القطاع الفلسطيني الهام .